



لجنة المسائل السياسية الخاصة
وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)
الجلسة ١٧
المعقودة يوم الثلاثاء
١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الدورة الحادية والخمسون
الوثائق الرسمية

محضر موجز للجلسة السابعة عشرة

(جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)

السيد كيتيخون

الرئيس:

المحتويات

البند ٨٦ من جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه
العمليات (تابع)

../..

Distr.GENERAL
A/C.4/51/SR.17
27 October 1997
ARABIC
ORIGINAL: RUSSIAN

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات
في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء
الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى:
Chief of the Official Records Editing Section, room DC2 - 794,
2. United Nations Plaza
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة
مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٠٠

البند ٨٦ من جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات (تابع) (S/1996/270-A/51-198, A/51/130, A/C.4/51/L.9, و L.10)

١ - السيد فيدوتوف (الاتحاد الروسي): قال إن التسعينات شهدت مرحلة جديدة في تطور أنشطة الأمم المتحدة من أجل صون السلم والأمن الدوليين. وأصبحت عمليات حفظ السلام التي يضطلع بها تحت رعاية الأمم المتحدة أكثر تعقيدا من الناحية النوعية. وأخذ عدد عمليات حفظ السلام ذات المعالم "الكلاسيكية" ينخفض بإطراد. وبدأت ترتفع نسبة العمليات المتعددة الوظائف والتي تؤدي مهام معقدة في سياق الصراعات الجارية. وأصبحت كل من قدرات الأمم المتحدة وحدودها أكثر وضوحا. وثمة حاجة عاجلة لتحسين كفاءة ترسانة حفظ السلام. وفي الوقت نفسه، لا ينبغي لتطور النظرية والتطبيق أن يضعف من المبادئ المحورية لأنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام. وليس من المتصور القيام بعمليات فعالة لحفظ السلام دون قيام رابطة وثيقة بين نشر "ذوي الخوذ الزرق" والجهود السياسية لتسوية الصراعات. إن عمليات حفظ السلام ليست هدفا في ذاتها، وإنما هي أداة للتوصل إلى تسوية سياسية شاملة.

٢ - وأضاف أن هناك اعترافا متزايدا بالأهمية الجوهرية للأنشطة الوقائية التي تمثل في الواقع أسرع استجابة. وينبغي وضع تمييز أكثر وضوحا بين عمليات حفظ السلام وعمليات الإنفاذ. وينبغي حصر عمليات الإنفاذ ضمن حدود صارمة وألا يمكن القيام بها إلا بناء على قرار من مجلس الأمن وتحت رقابته السياسية بل ورقابته التنفيذية إذا لزم الأمر. كما أن استعمال القوة في إطار عمليات "غير إنفاذية" لحفظ السلام، ومن أجل سلامة أفراد الأمم المتحدة بالدرجة الأولى، تتطلب اتباع نهج يتميز بأقصى حد من المسؤولية. ويتعين تحديد معالم وإجراءات مناسبة على نحو واضح في ولايات العمليات. وأصبحت مسألة العمليات القائمة على التحالف هي سمة العصر بصفة خاصة في الآونة الأخيرة. وينبغي لهذه الأساليب المبتكرة في ممارسة عمليات حفظ السلام أن تتفق اتفاقا كاملا مع المقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. ولا يمكن لطرف ثالث أو لتحالف متعدد الجنسيات أن يقوم بعملية إنفاذ إلا بناء على إذن من مجلس الأمن، وينبغي كفاءة الشفافية والمساءلة في أعمال التحالف أمام الأمم المتحدة.

٣ - واستطرد قائلا أن المزيد من تحسين التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة ينطوي على أهمية استثنائية. ويعلق الاتحاد الروسي أهمية خاصة على تطوير التعاون في مجال حفظ السلام بين الأمم المتحدة ورابطة الدول المستقلة. ويقدم الاتحاد الروسي، من خلال أعماله الثابتة في عدد من مناطق الصراع في بلدان رابطة الدول المستقلة، إلى جانب دول أخرى أعضاء في الرابطة مساهمة ملموسة في الجهود العالمية المبذولة لصون السلم والأمن الدوليين. ويجري الإضطلاع بعمليات حفظ السلام في رابطة الدول المستقلة مع الامتثال الكامل لميثاق الأمم المتحدة وبموافقة الأطراف المعنية. وقد تأكد ذلك من خلال أنشطة بعثتي مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وطاجيكستان، ومن خلال التعاون الوثيق معهما من جانب حفظة السلام من الاتحاد الروسي ورابطة الدول المستقلة.

٤ - وفي مواجهة الأخطار الجديدة التي تتهدد السلام والاستقرار، ينبغي تعزيز قدرة الأمم المتحدة على الرد السريع. ويؤيد وفده جهود إدارة عمليات حفظ السلام لزيادة كفاءة نشر عمليات حفظ السلام وتوسيع قاعدة مواردها. وأكثر الطرق فعالية لتحقيق هذا الهدف هو نظام الترتيبات الاحتياطية. وقد تقدم الاتحاد الروسي بمقترحات عملية إلى الأمانة العامة تتعلق بإسهامه العملي في هذا النظام. ومن المبادرات المفيدة إنشاء مقر بعثة للانتشار السريع في المرحلة الأولى من إنشاء عمليات لحفظ السلام. ومن المهم كفاءة مبادئ العدالة والمساواة في تزويد المقر بالموظفين، وتحقيق الشفافية في أنشطته، وتقديم المعلومات في حينها إلى مجلس الأمن عن التقدم المجرى في نشر العمليات، وقيام مجلس الأمن بمراقبة هذه العملية. ويحتاج مفهوم الانتشار الوقائي إلى مزيد من الاستكشاف والتحسين من الناحية العملية. وينبغي الاتفاق مقدما على معايير النجاح واستراتيجية الرحيل والمبادئ التي تتبع من أجل إعادة تشكيل عملية في الوقت المناسب حسب التغيرات في الحالة على أرض الواقع.

٥ - وتبرز في المقدمة حاليا عمليات ذات أهداف إنسانية ضخمة. ومن الضروري تضادي نشوء أي "انعكاس بالتدخل" وذلك في جملة أمور من بينها الحصول على موافقة الدولة المستفيدة، وكذلك أطراف الصراع حسب الاقتضاء. وينبغي الأخذ بعين الاعتبار إمكانية إشراك منظمات دولية وغير حكومية أخرى في العنصر الإنساني من عناصر عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما في ذلك قيام هذه المنظمات وعلى نفقتها بتقديم أفراد وموارد أخرى في إطار الدور التنسيقي للأمم المتحدة.

٦ - وينظر الاتحاد الروسي نظرة إيجابية للخطوات المتخذة مؤخرا لتحسين آلية المشاورات بين مجلس الأمن والدول المساهمة بقوات. ويعتقد أنه ينبغي أخذ مصالح الدول المساهمة بقوات بعين الاعتبار الواجب من جانب مجلس الأمن لدى إنشاء عمليات جديدة أو تمديد ولايات عمليات سبق نشرها. والاتحاد الروسي هو ثاني أكبر مساهم في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل حفظ السلام الروس في قوات حفظ السلام الجماعية لرابطة الدول المستقلة في جورجيا وطاجيكستان وفي قوة التنفيذ في البوسنة. وتنبثق هذه المشاركة من إدراك الاتحاد الروسي لأهمية حفظ السلام بوصفه أداة هامة لحل الأزمات العالمية والإقليمية.

٧ - ويؤيد الاتحاد الروسي إنشاء قاعدة مالية متينة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وليس سرا أن نقص الموارد يجعل من العسير في أغلب الأحيان تنفيذ ولايات عمليات حفظ السلام. وينبغي ضمان رد تكاليف المساهمات في حينها وقسمة تكاليف عمليات حفظ السلام بطريقة أكثر إنصافا فيما بين الدول الأعضاء مع الحفاظ على المسؤولية المالية الخاصة للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. ومن المهم أيضا محاولة تنويع مصادر التمويل اللازم لعمليات حفظ السلام، ولا سيما عن طريق توسيع المشاركة المالية والمادية للدول المستفيدة والدول الضالعة في العمليات. والاتحاد الروسي، من جانبه، يبذل كل ما في وسعه لسداد متأخراته: ففي عام ١٩٩٦ تجاوزت مدفوعات الاتحاد الروسي لعمليات حفظ السلام اشتراكاته المقررة بنحو ١٠٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة، وسوف يقدم خلال الأيام القليلة القادمة دفعة كبيرة

أخرى بمبلغ يزيد على ٤١ مليوناً من دولارات الولايات المتحدة، وبعدها يصبح مجموع مدفوعات الاتحاد الروسي لميزانية حفظ السلام ٢٠٥,٧ مليوناً من دولارات الولايات المتحدة.

٨ - وقال إن مشروع القرار بشأن عمليات حفظ السلام الذي أعده الفريق العامل يشكل وثيقة تتميز بتوازن جيد وصياغة حسنة. ويأمل وفده في اعتماد المشروع بتوافق الآراء.

٩ - الآنسة السالم (الكويت): قالت إن مسألة حفظ السلام تمثل بنداً بالغ الأهمية في جدول أعمال الجمعية العامة لأنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالاستقرار والسلم والأمن في العالم، الذي يشهد بعد نهاية "الحرب الباردة" وقوع صراعات لأسباب عرقية وإثنية. والمجتمع الدولي بحاجة إلى توحيد جهوده للتغلب على العقبات التي نشأت والبحث عن أفضل السبل لتعزيز إمكانيات الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام. ومن المهم في هذا الصدد تحديد أهداف دقيقة وعملية لعمليات حفظ السلام وكفالة التمويل الكافي لها. ومن الضروري أيضاً تعزيز إمكانيات الأمم المتحدة في مجال الدبلوماسية الوقائية والانتشار السريع في حالة نشوب صراعات وضمان أن يتحول حفظ السلام إلى بناء للسلم وإلا تضطر الأمم المتحدة إلى اللجوء إلى حل عسكري للمشكلات.

١٠ - وقالت إن وفدها يؤيد الاقتراح بإنشاء لواء متعدد الجنسيات على استعداد عالٍ للاستجابة للأخطار التي تتهدد السلم والأمن. لقد حان الوقت لبحث هذه المسألة بالتفصيل وإنشاء هذه الآلية. وتعتقد الكويت أنه ينبغي توسيع المشاورات بين البلدان المساهمة بقوات ومجلس الأمن وإجراؤها على أساس منتظم حتى يمكن إطلاع الدول المرسله لقوات على الأحداث السياسية وحالة الأمن في المناطق.

١١ - وأضافت أن بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت تقوم برصد الحالة على طول الحدود بين العراق والكويت. وتقدم الكويت كل ما يمكن من مساعدة ودعم إلى البعثة لأنها تعتقد أن البعثة تقوم بدور بالغ الأهمية في صون السلم والأمن في منطقة الحدود بين الكويت والعراق وفي الخليج الفارسي برمته. ونظراً للصعوبات المالية التي تواجه الأمم المتحدة، فقد قررت حكومتها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ الاضطلاع بمسؤولية تمويل ثلثي ميزانية البعثة. وعلى مدى ثلاث سنوات متتالية قامت الكويت بسداد اشتراكاتها في الوقت المحدد وبالكامل لرعاية البعثة وبعثات حفظ السلام الأخرى. ويعرب وفدها عن تقديره لقائد البعثة وأفرادها وكذلك للبلدان التي لديها قوات في الكويت، وتتعهد بالتعاون معها في حل جميع المشكلات. ويؤيد وفدها جميع التوصيات الواردة في التقرير وفي مشروع القرار.

١٢ - السيد أموريم (البرازيل): أعرب عن تقديره لوكيل الأمين العام لشؤون عمليات حفظ السلام، والممثل الدائم لنيجيريا، ورئيس اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، وتوجه بالشكر إلى وفد كندا لإجرائه المداولات في الفريق العامل المفتوح العضوية والتابع للجنة الخاصة، والمفاوضات المتعلقة بأحد مشروعي القرارين. وقال إنه على الرغم من أن عدد حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة قد انخفض بشدة في الأشهر الأخيرة، من ٦٧ ٢٦٩ في تموز/يوليه ١٩٩٥ إلى ٢٥ ٢٦٩، فإنه ينبغي الأخذ في الاعتبار أن تعقد

المهام الموكلة إلى عمليات حفظ السلام لم يضعف ويتطلب تعزيزا متواصلًا لقدرة الأمم المتحدة في هذا المجال.

١٣ - وقال إن مستوى الاشتراكات غير المسددة لتمويل عمليات حفظ السلام قد أثر سلبًا على البلدان المساهمة بقوات التي لم ترد لها المنظمة تكاليفها في توقيت مناسب. ونتيجة لنقص الأموال، واصلت الإدارة اللجوء إلى ممارسة استخدام الأفراد العسكريين على سبيل الإعارة. وعلى الرغم من أن الأخذ بهذه الممارسة كان على سبيل الحل المؤقت، فإنه ليس من المرجح أن تتوقف في المستقبل القريب. وعلى نحو ما ورد في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام (A/51/130)، فإن هناك حاجة لضمان أن يكون توظيف واستخدام الأفراد المعارين متسقًا مع مقتضيات المادتين ١٠٠ و ١٠١ من الميثاق، بما في ذلك إيلاء الاعتبار الواجب للتمثيل الجغرافي الواسع.

١٤ - وقال إن البرازيل تعتقد أن نجاح عمليات حفظ السلام يتوقف على احترام مبادئ أساسية معينة، في مقدمتها موافقة جميع الأطراف ذات الصلة. وفضلا عن ذلك، ينبغي لأية عملية لحفظ السلام أن تكون حيادية وألا تنطوي على استعمال القوة، ما عدا في الظروف الاستثنائية لأغراض الدفاع عن النفس. وينبغي لعمليات حفظ السلام أن تكون أداة لمساعدة الجهود المبذولة لحفظ السلام على أرض الواقع وألا ينظر إليها على أنها غاية في ذاتها. وبعد انتهاء "الحرب الباردة" أخذ عدد من عمليات حفظ السلام يقترب من حدود إجراءات الإنفاذ أو يتجاوزها، بما ينطوي عليه ذلك من نتائج غير مرضية. وليس من شأن ذلك إلا إضعاف مصداقية المنظمة بوصفها وسيطا للسلام. ومن الضروري وضع مبادئ توجيهية واضحة لحفظ السلام، مع الأخذ بعين الاعتبار الحاجة إلى الحفاظ على الفلسفة الجوهرية للميثاق فيما يتعلق بالتمييز بين التسوية السلمية للمنازعات والإجراءات القسرية الجماعية.

١٥ - وذكر أن وفده يرحب بفكرة إنشاء مقر للانتشار السريع ويعتقد أن يتم تزويده بالأفراد على أساس جغرافي أوسع. وتقوم المشاورات وتبادل المعلومات مع البلدان المساهمة بقوات على أساس المبادئ التوجيهية الواردة في بيانات رئاسة مجلس الأمن ذات الصلة، بدور هام في إدارة عمليات حفظ السلام. ذلك أن تعزيز الاتصالات والشفافية بين الأطراف المعنية ذات الصلة بعمليات حفظ السلام لا يتفق وحسب مع تطلعات معظم الدول الأعضاء وإنما يفرض أيضا إلى تحسين أداء عمليات حفظ السلام. وترحب البرازيل بتوسيع عضوية اللجنة الخاصة، الأمر الذي من شأنه تمكين القيام بمناقشات بناءة بدرجة أكبر لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

١٦ - السيد كارسفارد (كندا): قال إنه تم إحراز بعض التقدم في مجالات التشاور مع البلدان المساهمة بقوات، والتخطيط، والدروس المستفادة، والشرطة المدنية، والتدريب. وقد تشجعت كندا بصفة خاصة نتيجة للجهود التي تبذلها إدارة عمليات حفظ السلام من أجل وضع نظام للترتيبات الاحتياطية، وأيضا وضع خطط لإنشاء مقر لبعثة الانتشار السريع. ومن شأن ذلك التمكين من نشر قوات حفظ السلام من المقر

بقدر أكبر من السرعة ما أن يتخذ مجلس الأمن قرار يتعلق بذلك الأمر. وفي هذه الظروف يمكن للتوفير في الوقت اللازم للانتشار أن يسهم في إنقاذ الأرواح.

١٧ - وعلى الرغم من هذه التحسينات، ما زالت الإدارة لا يتوفر لديها القدرات والموارد اللازمة لها لتكون الأداة التي يقع على الاختيار عندما يقرر المجتمع الدولي معالجة أزمة معينة. لقد أصبحت عمليات حفظ السلام معقدة بدرجة أكبر في السنوات الأخيرة واستحدثت الإدارة الموارد اللازمة لإدارة هذه التعقيدات المتزايدة، وخاصة عندما يتعلق الأمر بطابعها المدني. وفي الوقت نفسه، عجزت الدول الأعضاء عن تقديم إطار المفاهيم التي يمكن للإدارة داخله أن تتطور إلى أداة أكثر مرونة وقادرة على الاستجابة بسرعة لمختلف الحالات. ويتألف موظفو الإدارة حالياً بنسبة كبيرة إما من مدنيين يعملون بعقود قصيرة المدة أو أفراد عسكريين تقدمهم الحكومات على سبيل الإعارة. وهذه مشكلة معروفة جيداً وبحثها اللجنة الخاصة باستضافة في الربيع. وبغض النظر عن النوعية الممتازة للضباط المعارين وإخلاص الموظفين المدنيين، فلا يمكن تسيير شؤون إدارة كبرى على هذا النحو على أساس مستمر. وينبغي للدول الأعضاء أن تصحح هذا الخلل وأن تقدم الموارد اللازمة لإمكان تمويل نسبة أكبر من موظفي الإدارة وتوظيفهم على أساس منتظم. وهذه هي الطريقة الوحيدة لضمان الحفاظ على المعرفة والدراية المشتركة اللازمة على المدى الطويل. وقد أشارت اللجنة الخاصة في تقريرها إلى أن توافر موارد مالية كافية أمر حيوي لفعالية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وينبغي للدول الأعضاء أن تضي بالتزاماتها المالية وأن تضع الأمانة العامة نظاماً فعالاً من حيث التكلفة وله مقومات البقاء من أجل إدارة أصول الأمم المتحدة للدعم اللوجيستي لعمليات حفظ السلام.

١٨ - وترحب كندا بالاتفاق بشأن تنقيح هيكل العضوية الذي توصلت إليه اللجنة الخاصة، مما يعكس الحقائق الراهنة للمشاركة الواسعة الانتشار في عمليات حفظ السلام. وتسعى، بالتعاون مع الدول الأخرى للإسهام في استحداث مفاهيم جديدة لتحسين قدرات الأمم المتحدة على إدارة بعثات حفظ السلام.

١٩ - السيد اكابو (توغو): قال إن عمليات حفظ السلام بالغة الأهمية بالنسبة لكبح نمو وتصعيد الأعمال العسكرية والبحث عن تسوية للصراعات بالطرق السلمية. وقد تحققت نتائج إيجابية في السلفادور وكمبوديا وموزامبيق. غير أنه في عمليات أخرى لحفظ السلام لم يتم بلوغ الأهداف. وتعتقد توغو أنه ينبغي استخلاص الدروس من أوجه النجاح وحالات الإخفاق من أجل تحسين تنظيم العمليات في المستقبل. ومن الطبيعي أن تؤيد توغو توصية اللجنة الخاصة بتوفير جميع الموارد اللازمة لتدريب فرق المساعدة.

٢٠ - ومن المهم بالدرجة ذاتها منع وقوع الصراعات. وتسهم توغو، على الرغم من مواردها المحدودة، في الدبلوماسية الوقائية. ويبدل الرئيس أيديما رئيس توغو حالياً جهوداً كبيرة فيما يتعلق بمنع وقوع الصراعات وتسوية المنازعات بالطرق السلمية في منطقة غرب إفريقيا الفرعية وفي أجزاء أخرى من إفريقيا. وتعتقد توغو في هذا الصدد أن من الضروري تعزيز التعاون الدولي، الذي من شأنه تمكين الدبلوماسية الوقائية من تحقيق أهدافها.

٢١ - ونظرا للنمو في عدد بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فإن مسألة التمويل الكافي اللازم لإدارة هذه العمليات على نحو فعال، تنطوي على أهمية خاصة. ومع إدراك الجميع لأهمية هذا العامل، فلا تتوفر لدى الأمم المتحدة وإدارة عمليات حفظ السلام الموارد حتى لرد النفقات للبلدان المساهمة بقوات. وفي هذه الظروف فإنه حتى البلدان النامية تجد نفسها في وضع تدعم فيه عمليات حفظ السلام. ونظرا لأن حفظ السلام يشكل التزاما لجميع الدول الأعضاء، ولا سيما الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، فمن الضروري أن تسدد الدول الأعضاء متأخراتها دون إبطاء وبدون أي شروط.

٢٢ - وثمة مشكلة خطيرة أخرى تتعلق بعمليات حفظ السلام وهي أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة. ولا بد من بذل كل ما هو ممكن لمعاقبة المسؤولين عن الوفيات في صفوف حفظة السلام. وتحسين أمن وسلامة "ذوي الخوذ الزرق" والأفراد المدنيين بالبعثات. وفي هذا الصدد، ترحب توغو باعتماد الاتفاقية بشأن سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها في عام ١٩٩٤.

٢٣ - السيد دومتريو (رومانيا): قال إنه على الرغم من الصعوبات المالية التي تؤثر مباشرة على عمليات حفظ السلام، فما زالت هذه العمليات تمثل وسيلة جوهرية للأمم المتحدة لإدارة الصراعات. ولم ينجم الهبوط النسبي في عدد العمليات عن انحسار لأهميتها ولكنه نتج عن عدم قدرة الأمم المتحدة حاليا على اتخاذ تدابير كافية في جميع الحالات في الأوضاع التي تتزايد تعقيدا والتي تتطلب إجراء من المجتمع الدولي. وإذا كان لعمليات حفظ السلام أن تعمل كأداة مفيدة في صون السلم والأمن الدوليين، فإن الأمر يتطلب وضوحا في الولايات ودعما سياسيا وموارد مالية. وترى رومانيا أنه من أجل إدارة عمليات ناجحة مثلما حدث في السلفادور وكمبوديا وموزامبيق وناميبيا، من الضروري الكف عن التنقيب بين سطور الميثاق عن مبرر لعدم اتخاذ إجراء. فضلا عن ذلك، ينبغي للأمم المتحدة أن تحاول تجنب المخاطرة بتشتيت تفكيرها بشأن عمليات السلام ككل. والفصل التعسفي بين أنشطة حفظ السلام المترابطة - وهي الانتشار الوقائي، والدبلوماسية الوقائية، وصنع السلم، وعمليات حفظ السلام، وبناء السلم بعد انتهاء الصراع - مشكوك في قيمته وجدواه.

٢٤ - ويود وفده أن يؤكد على قيمة كثير من المقترحات والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة (A/51/130). ومن بينها المقترحات والتوصيات المتعلقة بتحسين استخدام الانتشار الوقائي، والتطابق بين الولايات والموارد والأهداف، والنظر في الدروس المستفادة وتطبيقها بالكامل، وتحسين التعاون مع بعض المنظمات الإقليمية، وخاصة منظمة الوحدة الأفريقية، وإقامة علاقات شراكة بين الحكومات التي تتطلب معدات والحكومات المستعدة لتقديمها. وقد لاقت هذه التوصيات قبولا واسعا والفرصة جيدة لتنفيذها. وفي هذا الصدد، ترحب رومانيا بمشروع القرار المعروض على اللجنة والذي طلب فيه من اللجنة الخاصة استعراض تنفيذ مقترحاتها السابقة والنظر في مقترحات جديدة. ويهدف أحد المقترحات الجديدة إلى إنشاء مقر بعثة للانتشار السريع. ويود وفده أن يؤكد من جديد تأييده للجهود المبذولة من جانب الأمانة العامة وعدد من الدول الأعضاء حتى يقوم الفريق بعمله في أقرب وقت ممكن.

٢٥ - وقال إنه يبدو أن بعض التوصيات الأخرى الواردة في تقرير اللجنة الخاصة لديها فرصة أقل للتنفيذ بسبب نقص الموارد المالية. وأن وفده يشارك ما أبدي من مشاعر قلق تجاه حالات التأخير في رد التكاليف إلى البلدان المساهمة بقوات، بما في ذلك رد التكاليف بالنسبة لعمليات تم إنجاز ولاياتها. ويرى أيضا أن الأمر يتطلب قدرا أكبر من الشفافية عن كيفية استخدام الأموال الشحيحة المتوفرة لعمليات حفظ السلام.

٢٦ - وأضاف أن رومانيا تواصل تقديم لا مجرد الدعم السياسي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وإنما أيضا الدعم المباشر لهذه العمليات. وهي تسهم إسهاما كبيرا بقدر إمكانياتها في صون السلم وتخفيف عواقب الصراعات. وقد درست رومانيا بعناية المفاهيم الجديدة التي عرضتها الدانمرك وكندا وهولندا ودول أعضاء أخرى. وترحب بمحاولة تطوير بُعد جديد لإمكانيات الأمم المتحدة يتمثل في قدرة حقيقية وموثوق بها للرد السريع. ويعترف وفده كل الاعتراف بتعقد تنفيذ هذا المفهوم. وفي الوقت نفسه، من المستحيل تجاهل الخسائر في الأرواح البشرية التي يمكن التقليل منها إذا أمكن للأمم المتحدة أن تستجيب على وجه السرعة لحالات الأزمة.

٢٧ - السيد نغو كوانغ أكسوان (فييت نام): قال إن عمليات حفظ السلام أصبحت في السنوات الأخيرة نشاطا من أهم أنشطة الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، أخذت عمليات حفظ السلام تتجاوز حدود المفاهيم التقليدية، وتضطلع بمهام معقدة في أوضاع صعبة للغاية. وعلى الرغم من أن فييت نام تعترف بأهمية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فإنها تعتقد أنه لا ينبغي إطلاقا أن ينظر إليها على أنها بديل لتسوية المنازعات بالطرق السلمية وأنها ينبغي أن تكون مؤقتة في طابعها. وترى فييت نام أنه ينبغي الاضطلاع بعمليات حفظ السلام بما يتفق على نحو صارم مع المقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وأن تسترشد بمبادئ احترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وترى فييت نام أيضا أن المبادئ الأساسية لحفظ السلام، وهي موافقة الأطراف والحيدة وعدم استعمال القوة إلا في حالات الدفاع عن النفس، أمر ضروري لإنجاح عمليات حفظ السلام.

٢٨ - وتعتقد فييت نام أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تستفيد من حالات النجاح وحالات الإخفاق أيضا في عمليات حفظ السلام من أجل أن تضطلع بالمسؤوليات التي استندتها إليها الدول الأعضاء بقدر أكبر من الكفاءة. وهي ترحب في هذا الشأن بإنشاء وحدة الدروس المستفادة في إدارة عمليات حفظ السلام وتدعو إلى توزيع الدراسات وورقات البحث التي تعدها هذه الوحدة على أوسع نطاق ممكن بين الدول الأعضاء في المنظمة.

٢٩ - وتؤيد فييت نام الاستنتاج الذي تم التوصل إليه في تقرير اللجنة الخاصة من أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تحتاج إلى أن تزود بولايات وأهداف وهايكل قيادة محددة تحديدا واضحا وأن يتوفر لديها تمويل مضمون. ومن أجل ضمان الكفاءة لهذه العمليات، ينبغي أن تكون لديها ولايات واقعية بما في

ذلك أهداف وأطر زمنية واضحة لكل عملية. وترحب فييت نام في هذا الشأن بترتيبات التشاور وتبادل المعلومات مع البلدان المساهمة بقوات.

٣٠ - وقال إن اللجنة الخاصة هي المحفل الوحيد في الأمم المتحدة الذي يعهد إليه بمسؤولية دراسة وتحليل جميع جوانب عمليات حفظ السلام فضلا عن استخلاص الدروس ووضع المبادئ والتوجيهات لتحسين عمليات حفظ السلام. وما من شك أن التغييرات الجذرية التي مرت بها عمليات حفظ السلام في الآونة الأخيرة لابد وأن يكون لها انعكاس في اللجنة الخاصة من حيث مراجعة تشكيلها الحالي. ونظرا لأن حفظ السلام، في جوانبه السياسية والمالية والقانونية، هو مسؤولية جماعية بالنسبة لجميع الدول الأعضاء، فإن فييت نام ترى أن مشاركة عدد أكبر من الدول الأعضاء في أعمال اللجنة الخاصة سوف يجعلها أكثر كفاءة. وتؤيد فييت نام توسيع عضوية اللجنة الخاصة وتحويلها إلى هيئة مفتوحة العضوية حتى يمكن أن تلبى احتياجات جميع الدول الأعضاء، وخاصة البلدان المساهمة بقوات.

٣١ - وقال إن وفده يشارك الرأي الذي أعربت عنه حركة بلدان عدم الانحياز من أن السبب الأولي للضغوط المالية التي تواجه الأمم المتحدة هو عدم قيام دول معينة متقدمة النمو بالوفاء بالكامل وفي الوقت المحدد بالتزامها بسداد اشتراكاتها المقررة في الميزانية العادية وميزانية حفظ السلام. وفي هذا الصدد تؤكد فييت نام المسؤوليات الخاصة التي يتحملها الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن. وتتفق فييت نام أيضا مع موقف حركة بلدان عدم الانحياز من أنه ينبغي للبلدان أن تسدد ما عليها من متأخرات فضلا عن المستحقات الجارية بالكامل وفي الوقت المحدد ودون أي شروط وذلك إثباتا لإرادتها السياسية بأن تحترم التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة. غير أن فييت نام تود أيضا أن تقترح تمكين البلدان النامية من سداد متأخراتها ضمن فترة زمنية معينة في الحالات التي فيها ظروف تقع خارج سيطرة حكوماتها. وقال إن فييت نام أعلنت في هذا الصدد أنها قررت أن تفي في عام ١٩٩٦ بحصتها المالية في ميزانية حفظ السلام وتتعهد بسداد جميع متأخراتها غير المسددة في غضون خمس سنوات.

٣٢ - وقال إن وفده يتفق مع حركة بلدان عدم الانحياز في أنه يوجد خلل متزايد بين نفقات العدد الكبير من عمليات حفظ السلام القائمة وبين الموارد المتاحة للأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وتعتقد فييت نام أن تمويل عمليات حفظ السلام لا ينبغي أن يتم على حساب الأنشطة الإنمائية.

٣٣ - السيد مارتيني هيريرا (غواتيمالا): تحدث نيابة عن بلدان أمريكا الوسطى، وقال إن هذه البلدان تعلق أهمية كبيرة على عمليات حفظ السلام. وتود بلدان أمريكا الوسطى تأكيد بعض المبادئ الأساسية لعمليات حفظ السلام. وترى أن عمليات حفظ السلام ينبغي أن تتقيد بدقة بالمقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وخاصة المتعلقة بالاحترام الكامل لسيادة الدول وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وينبغي القيام بعمليات حفظ السلام بموافقة الأطراف. ومن أجل إدارة عمليات حفظ السلام بنجاح، من الضروري الاستفادة من التجارب المكتسبة، ولكن ينبغي أن تستند القرارات المتعلقة بكل عملية إلى تحليل فردي للوضع في كل حالة بعينها.

٣٤ - وأضاف أن بلدان أمريكا الوسطى تشيد بالمبادرات الرامية إلى زيادة كفاءة الأمم المتحدة وتعزيز قدرتها على الاستجابة في إطار عمليات حفظ السلام. وهي تؤيد في هذا الصدد نظام الترتيبات الاحتياطية. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها تتابع باهتمام إنشاء فريق مقرر للانتشار السريع بإدارة عمليات حفظ السلام.

٣٥ - وأشار إلى أن بلدان أمريكا الوسطى ترى أن الزيادة في عدد أعضاء اللجنة الخاصة تتمشى مع مبدأ العالمية - وهو أحد المبادئ الأساسية للأمم المتحدة. وثمة جانب هام آخر هو ضمان الشفافية أثناء الاضطلاع بالعمليات. وفي هذا الشأن تلاحظ بلدان أمريكا الوسطى بارتياح آلية إجراء المشاورات بين البلدان المساهمة بقوات ومجلس الأمن والأمانة العامة.

٣٦ - وثمة حاجة إلى استعراض القواعد المتعلقة بالاستحقاقات في حالات الوفاة والعجز من أجل وضع جدول موحد يستند إلى مبدأ المساواة بين جميع الدول الأعضاء. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي النظر في مسألة تقليص طول الفترة اللازمة لبحث المطالبات برد النفقات إلى الدول الأعضاء مقابل مساهمات بالافراد والمعدات في عمليات حفظ السلام.

٣٧ - السيد الخيارين (قطر): قال إنه بينما تم الاضطلاع بعمليات ناجحة في كمبوديا وناميبيا وأمريكا الوسطى، فقد برزت "أجيال" جديدة من الصراعات المرتبطة بنمو الاتجاهات الإقليمية والسياسية والانفصالية والإثنية داخل الدول وفي العلاقات بينها، وطرأت تغيرات أدت إلى حالات إخفاق وتأخير في إدارة عمليات حفظ السلام، مثلما حدث في الصومال ويوغوسلافيا السابقة. فضلا عن ذلك، كان من شأن الاتفاح الحاد في عدد عمليات حفظ السلام أن زادت الأعباء المالية. وقد أدى ذلك إلى استعراض دور عمليات حفظ السلام. وانشئت لجنة خاصة معنية بعمليات حفظ السلام لإجراء استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام. وقال إن وفده يشارك الرأي القائل بأن اللجنة الخاصة هي وسيلة من أهم وسائل المنظمة لتسوية المنازعات وصون السلم والأمن الدوليين. وفي الوقت نفسه، فإنها ليست وسيلة لمنع وقوع المنازعات وإنما لوقف تصعيد الصراعات مع استكشاف طرق لتحقيق التسوية السلمية. وتعلق اللجنة الخاصة أهمية كبيرة على منع وقوع الصراعات والتسوية السلمية للمنازعات عن طريق التفاوض والتحكيم والتوفيق والتسوية القضائية أو اللجوء إلى الترتيبات الإقليمية. وقد وضعت اللجنة عددا من التعريفات والمبادئ المتعلقة بتنفيذ ولايات حفظ السلام. ومما له أهمية قصوى وضع أهداف محددة لضمان تمويل كاف وضرورة التفرقة بين مهام حفظ السلام ومهام الإنفاذ في ولايات عمليات حفظ السلام، وفي إدارة هذه العمليات، ومراعاة مبادئ الحيادة وموافقة الأطراف وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم استعمال القوة.

٣٨ - وقال إنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص إلى دور الدبلوماسية الوقائية في حل الصراع. وتتطلب هذه الدبلوماسية اعتماد تدابير لبناء الثقة. ويؤكد وفده من جديد الحاجة إلى إرساء أسس للثقة والدبلوماسية الوقائية بغية إقامة سلام عادل ودائم في منطقة الشرق الأوسط، وهي المنطقة التي شهدت الاضطلاع بأول

عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام. وثمة حاجة إلى تحريك آلية لحفظ السلام، ويشارك وفده ما أعرب عنه الأمين العام من رأي بشأن أهمية الدبلوماسية الوقائية في تجنب الصراعات المسلحة التي قد تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. وأضاف أنه يؤيد اقتراحات وتوصيات اللجنة الخاصة بشأن طرق التغلب على الأزمة الراهنة في عمليات حفظ السلام حتى يمكن لهذه العمليات أن تستمر في العمل كوسيلة فعالة لصون السلم والأمن الدوليين.

٣٩ - السيد شانمو غاسوندارام (الهند): أيد البيان الذي أدلى به ممثل تايلند نيابة عن حركة عدم الانحياز. وقال إن الهند شاركت في ٢٦ عملية لحفظ السلام وأن قواتها - من مراقبين عسكريين وشرطة مدنية - يخدمون حاليا في هذه العمليات في كثير من أجزاء العالم. وأن أكثر من ١٠٠ من حفظة السلام الهنود قد لاقوا حتفهم في خدمة الأمم المتحدة. وقد حان الوقت للتأمل في دروس التجارب الماضية من أجل بناء المستقبل. وأضاف أن عمليات حفظ السلام، بطبيعتها، هي تدابير مؤقتة لا يمكن أن تكون إلا ذات مدة محددة. وعليه، ينبغي عدم التردد في إنهاء عمليات تجاوزتها الأحداث أو أصبحت لا تتسق مع ولاياتها.

٤٠ - وقال إن وفده يرحب بالاقترح المقدم إلى اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. ويتطلب حفظ السلام الفعال أن يتم تحليل مدخلات البلدان المساهمة بقوات إلى عوامل تتمثل في تحديد الولايات، وما يطرأ عليها من تغييرات، واستعراض خطط التشغيل، ووضع قواعد الاشتباك، لأن هذه المجالات جميعا لا تؤثر على أداء القوات فحسب وإنما أيضا على أرواح هذه القوات. وقد كان البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن في ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٦ (S/PRST/1996/13) بمثابة خطوة أولى نحو اشتراك البلدان المساهمة بقوات بقدر أكبر في اتخاذ القرار مما قد يتطور إلى حوار فعال. وتأمل الهند أيضا في الاشتراك على نحو بناء في بحث مختلف جوانب حفظ السلام، بما في ذلك إزالة الألغام المتعلقة بالعمليات.

٤١ - وقال إن عدد الموظفين العسكريين المعارين لإدارة عمليات حفظ السلام يزيد حاليا خمس مرات عن عدد الموظفين الممولة وظائفهم من الأمم المتحدة. وبينما يعترف وفده بالمساهمة التي يمكن أن يقدمها هؤلاء الأفراد، فإنه يرى أن غلبتهم تعوق قيام خدمة مدنية دولية مستقلة لديها خبرة في مجال حفظ السلام وتؤثر سلبا على عملية التكوين المؤسسي الضرورية لإنجاز المنظمة لمهامها الطويلة الأجل. وهي أيضا علامة على أن المنظمة تتعرض لضغط من جانب الذين يتبعون نهجا "حسب الطلب" إزاء أنشطتها. لذلك فهو يعتقد أنه ينبغي للأمين العام أن يقترح، إذا اقتضى الأمر، وظائف إضافية للموظفين العسكريين تمويل من حساب الدعم. فضلا عن ذلك، ينبغي لجميع الدول الأعضاء، مراعاة للإنصاف، أن تقبل مبدأ المساواة في معدلات التعويضات المستحقة في حالات الوفاة والعجز بالنسبة لحفظة السلام أثناء قيامهم بالعمل تحت علم الأمم المتحدة.

٤٢ - وينبغي تسوية الديون المستحقة مقابل عمليات كبيرة انتهت قبل أكثر من عامين، وقال إن وفده يحث الدول التي تراكمت لديها متأخرات أن تسدد اشتراكاتها المستحقة بالكامل. ومن المأمول ألا يطغى الاهتمام المستمر بأنشطة حفظ السلام على الأهداف والغايات الأوسع في ميثاق الأمم المتحدة. وفي التحليل

الأخير، لا يمكن قيام سلم دائم إلا استنادا إلى تنمية ونمو اقتصاديين. والتنمية الاقتصادية هي أفضل شكل من أشكال الدبلوماسية الوقائية، وينبغي توجيه جهود المنظمة ومواردها نحو هذه الغاية.

٤٣ - السيد هرباتش (سلوفاكيا): قال إن الأمم المتحدة قد أنجزت بنجاح خلال سنواتها الخمسين عددا من بعثات حفظ السلام. ومن ناحية أخرى، توجد عدة حالات. إخفاق في جهود المنظمة. وقد كان القصد من ميثاق الأمم المتحدة هو التمكين من اتخاذ تدابير لا لمجرد إزالة الأخطار التي تتهدد السلم وإنما أيضا لمنع حدوثها. ومن الضروري إنشاء نظام للإنذار المبكر يكون بمقدوره تحديد المصادر المحتملة للصراع قبل وقوعه بفترة كافية. وتشجع سلوفاكيا الأمانة العامة على المزيد من تعزيز الإطار اللازم للتنسيق بين الإدارات الثلاث المعنية بالدرجة الأولى بمنع وقوع الصراعات والسيطرة عليها وفضها وهي: إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون الإنسانية.

٤٤ - وقال إن هناك وسائل مختلفة لمنع وقوع الصراعات. وأن قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة مثال إيجابي على بعثة وقائية ناجحة. ويمكن أن تكون هذه البعثة بمثابة نموذج يتبع ويمكن تطبيقه أيضا على مناطق أخرى محتملة لوقوع الصراع.

٤٥ - وقال إن معظم الصراعات اليوم تتميز بانهيار مؤسسات الدولة وانهيار في القانون والنظام، مما يسفر عن مأساة إنسانية واسعة النطاق. ويلزم اتخاذ نهج متعدد الأبعاد، بما في ذلك تدابير لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع من أجل نجاح بعثة للسلام. ومن الأمور الحيوية لإنجاح بعثة على أرض الواقع توفر ولاية للعمليات محددة تحديدا واضحا وإقامة تمييز بين إنفاذ السلم وصنع السلم في المراحل الأولى من تخطيط البعثة. وينبغي أن يكون حفظة السلام والشرطة المدنية ملائمين جغرافيا وثقافيا للسكان المحليين في مناطق الصراع. وفي هذا الصدد، يكون دور إدارة شؤون الإعلام ليس مجرد الإعلام وإنما أيضا شرح أهداف بعثة حفظ السلام في منطقة الصراع بالدرجة الأولى. ونظرا لأن الإذاعة هي الوسيلة الأكثر فعالية من حيث التكلفة والأبعد مدى لدى الإدارة، فإن وفده يؤيد إنشاء محطات إذاعية تابعة للأمم المتحدة بوصفها جزءا لا يتجزأ من البعثة ككل.

٤٦ - وينبغي أن يشمل النهج المتعدد الأبعاد تدابير لبناء السلم بعد انتهاء الصراع وبناء الثقة، بغض النظر عما إذا كان الصراع إثنيا أو دينيا في الأصل أو مجرد نتيجة للصراع على السلطة. وتؤيد سلوفاكيا الاقتراح الذي تقدم به الأمين العام بأن تزود البعثة الرئيسية بالقدرة على تقديم بعض المساعدة الإنمائية المباشرة للمتأثرين بالصراع. ومن أمثلة تدابير بناء الثقة أيام السوق السبعة التي نظمها المدير الانتقالي في سلافونيا الشرقية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، واشترك فيها أكثر من ٤٥ ٠٠٠ من الصرب والكروات مما أسهم في الحد من العداوة والشكوك بين الأفراد. ويشكل إنشاء هيكل ديمقراطية تقوم فيها المنظمات الإقليمية بدور حيوي، جزءا هاما آخر من عملية بناء السلم بعد انتهاء الصراع.

٤٧ - وذكر أن الألغام البرية لا تشكل تهديدا للمدنيين فحسب وإنما تمثل عقبة خطيرة في إصلاح الاقتصاد والمرافق الأساسية في فترة ما بعد انتهاء الصراع. ومن الضروري التفرقة بين إزالة الألغام المتعلقة بالعمليات التي تهدف إلى تحقيق الأهداف المباشرة لبعثة حفظ السلام، وبين إزالة الألغام المتعلقة بالنواحي الإنسانية والموجهة نحو أهداف طويلة الأجل في إطار بناء السلم بعد انتهاء الصراع. ذلك أن إزالة الألغام المتعلقة بالعمليات ينبغي أن تشكل، حيثما يقتضي الأمر، جزءاً لا يتجزأ من ولايات حفظ السلام. وفي هذا الشأن، يسر وفده أن يشير إلى الإسهام الكبير الذي قدمته كتيبة المهندسين السلوفاك لأنشطة الأمم المتحدة لإزالة الألغام في يوغوسلافيا السابقة في السنوات الماضية. وقد أعلنت بلاده من جانب واحد وقف تصدير الألغام البرية المضادة للأفراد.

٤٨ - السيد سكريبكو (بيلاروس): قال إن بلاده تؤيد، على العموم، المقترحات والتوصيات المتعلقة بوسائل تحسين آلية الأمم المتحدة لحفظ السلام، الواردة في الفصل الثالث من تقرير اللجنة المعنية بعمليات حفظ السلام (A/51/130). وينبغي إدارة العمليات بما يتفق اتفاقاً صارماً مع المعايير الأساسية لحفظ السلام، وهي: موافقة أطراف الصراع على نشر البعثات وإدارتها؛ والحيدة وعدم استعمال القوة إلا في حالات الدفاع عن النفس؛ ومبادئ القانون الدولي المتعلقة بالتساوي في السيادة والسلامة الإقليمية للدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وفي هذا السياق، من الأهمية القصوى تطبيق مبادئ ومعايير حفظ السلام دون تمييز وبطريقة موحدة. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن ترتبط عمليات حفظ السلام ارتباطاً وثيقاً بالجهود المبذولة لفض الصراعات بالوسائل السلمية. ولاحظ بارتياح في هذا الصدد إنشاء قاعدة بيانات لنظام الإنذار المبكر الإنساني في إدارة الشؤون الإنسانية، يمكن لإدارة عمليات حفظ السلام الوصول إليها. ومن شأن استخدام هذه المعلومات التمكين من تعبئة الجهود من جانب المجتمع الدولي لمنع وقوع صراعات خطيرة في المراحل المبكرة الأولى من تطورها. ويؤكد وفده على الحاجة إلى التمييز بين العمليات التقليدية لحفظ السلام التي يضطلع بها بموجب الفصل السادس من الميثاق، وعمليات إنقاذ السلم بموجب الفصل السابع. وهذه الأساليب المختلفة والمتعارضة بصفة عامة لا يمكن أن تشكل مجموعة متواصلة من التدابير الرامية إلى فض حالات الصراع.

٤٩ - وقال إن بيلاروس تؤيد عملية تعزيز ترتيبات التشاور وتعلق أهمية خاصة على إجراء مشاورات مع المساهمين المحتملين بقوات في الوقت المناسب قبل البدء في مهام لحفظ السلام. كما أنها تؤيد تحسين آلية التنسيق والتشاور بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بشأن القضايا المتعلقة بمنع وقوع الصراعات وتسويتها في وقت مبكر. ويؤيد وفده أيضاً الاقتراح بإنشاء فريق مقر للانتشار السريع الذي من المنطقي أن يعمل على تطوير الترتيبات الاحتياطية القائمة وتعزيز قدرة المنظمة على إرساء أسس المقار الميدانية من أجل القيام بعمليات جديدة ومن ثم البعثات نفسها. وأضاف أن نظام الترتيبات الاحتياطية هو الشكل الأكثر قبولاً وواقعية لاشتراك بلده تدريجياً في أنشطة حفظ السلام. ويجرى حالياً النظر في إمكانية تدريب المواطنين البيلاروس في المراكز الدولية للتدريب في مجال حفظ السلام، في إطار برنامج حلف شمال الأطلسي للشراكة من أجل السلام، ومن أجل اشتراكهم في وقت لاحق في عمليات حفظ السلام.

٥٠ - وقال إن وفده يلاحظ بارتياح قرار اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام توسيع عضويتها مما يزيد بدرجة كبيرة من شفافية جميع أنشطة المنظمة لحفظ السلام وتلبية الاحتياجات الراهنة إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على تكوين أجهزتها المختلفة وأساليب عملها. وتنظر بيلاروس في إمكانية المشاركة في أنشطة اللجنة الخاصة في دورتها القادمة بوصفها عضوا كامل العضوية. وهو يعرب عن تقديره الإيجابي لأنشطة الفريق العامل غير الرسمي المفتوح العضوية المعني بخطة للسلام ويأمل في أن ينتهي الفريق في المستقبل القريب من وضع توصياته بشأن تعزيز إمكانات الأمم المتحدة في مجال صون السلم والأمن الدوليين.

٥١ - السيد بيريللا (الأرجنتين): قال إن عمليات حفظ السلام هي إحدى الوسائل التي تعمل الأمم المتحدة بواسطتها على تسوية الحالات التي لها أثر سلبي على الاستقرار والسلام والأمن في العالم. وتشترك الأرجنتين في الوقت الراهن في ثمان من عمليات الأمم المتحدة السبع عشرة لحفظ السلام. وأن التكاليف التي لم ترد إليها فيما يتعلق بهذه العمليات تتجاوز عدة مرات مبلغ اشتراكات الأرجنتين في عمليات حفظ السلام والميزانية العادية.

٥٢ - وبالنسبة للتدريب الفني، اقترحت الأرجنتين خلال مؤتمر وزراء دفاع البلدان الأمريكية في باريلوشي في الفترة من ٧ إلى ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، إنشاء مركز إقليمي للتدريب يمكن لجميع بلدان القارة الاشتراك في أنشطته. والهدف من ذلك هو القيام من خلال التدريب الفني بزيادة التنسيق ومستوى المشاركة من جانب بلدان نصف الكرة الغربي في عمليات الأمم المتحدة.

٥٣ - وقال إن الأمين العام قام، في ملحق خطة للسلام، باستعراض معظم القضايا التي تتصدى لها الأمم المتحدة حاليا. وأن الدبلوماسية الوقائية والانتشار الوقائي هما وسيلتان سوف تستخدمها الأمم المتحدة كثيرا في المستقبل. ومن الضروري لهذه الأنشطة توفير معلومات ونظام فعال للإنذار المبكر والرد السريع. وترى الأرجنتين أنه لا ينبغي استعمال القوة إلا في الحالات الاستثنائية، وإن كان يمكن لمجلس الأمن في حالات محددة أن يوصي بقيام الدول الأعضاء باتخاذ تدابير معينة تحت مراقبة صارمة، ومن أمثلة ذلك العمليات التي جرت في هايتي. وبالنسبة للفصل المتعلق ببناء السلم بعد انتهاء الصراع، ينبغي أن يكون ماثلا في الأذهان أن القضية ترتبط ارتباطا وثيقا بالمبادرة المتعلقة بأنشطة "ذوي الخوذ البيض" الذين أدوا أعمالهم حتى الآن بطريقة مناسبة في عمليات مختلفة.

٥٤ - ويمكن تلبية الحاجة إلى الرد بقدر أكبر من السرعة على الحالات التي تتهدد السلام وذلك من خلال تعزيز الترتيبات الاحتياطية. وتبحث الأرجنتين، مع ٢٤ بلدا آخر، مسألة إنشاء فريق مقرر للانتشار السريع. وبالنسبة للمعدات العسكرية اللازمة لنشر قوات الأمم المتحدة، قد يتيح إنشاء قواعد لوجيستية احتياطية مماثلة للقاعدتين في برينديزي واوسلو، الإسراع بعمليات الرد. فضلا عن ذلك، فإنه في هذا الوقت الذي تتعرض فيه الأمم المتحدة لانتقادات متزايدة، ينبغي إيلاء اهتمام أوثق من أي وقت مضى لنشر المعلومات.

٥٥ - وأضاف أن الكونغرس الوطني صدق مؤخرا على الاتفاقية بشأن سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. وإيماننا من الأرجنتين بالحاجة إلى الإسراع بوضع الاتفاقية موضع التنفيذ، فإنها تحث جميع الدول الأعضاء الأخرى على التصديق عليها في المستقبل القريب.

٥٦ - وقال إن بلده ما زال يشعر بقلق إزاء توقف كثير من البلدان عن سداد اشتراكاتها في عمليات حفظ السلام. وكما أوضح ممثل اليابان في الجلسة السابقة، فإنه مما يؤسف له أن تبدي المنظمة شكوكا في إمكانية إقامة المزيد من عمليات حفظ السلام بسبب الأزمة المالية الجارية فحسب. وتأمل الأرجنتين في حل المشكلة في المستقبل القريب. وفضلا عن ذلك، يلاحظ بلده بارتياح الاتفاق المتعلق بتوسيع عضوية اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام ويرى أن إدراج أعضاء جدد من شأنه أن يقوم بدور مفيد خلال الأزمة المالية وبالنظر إلى نقص الدعم السياسي للمنظمة.

٥٧ - السيد بارنوهادينينغرات (إندونيسيا): أعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل تايلند نيابة عن الدول الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز، وقال إن من الضروري القيام بعملية إعادة تقييم لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بغية اعتماد نهج مبتكرة وأكثر كفاءة لمنع وقوع الصراعات وحلها. ومن بين المهام الكثيرة التي تواجه المجتمع الدولي، تعزيز التفاهم بشأن الولايات والأطر الزمنية والأهداف السياسية لهذه العمليات، وتعزيز التنفيذ الكامل للمبادئ التوجيهية الواردة في تقرير اللجنة الخاصة (A/51/130).

٥٨ - وأشار إلى جوانب أخرى من عمليات حفظ السلام، وقال إن مما يسعد وفده أن يلاحظ أن اللجنة الخاصة قد اعترفت بأن البلدان المتقدمة النمو في موقف أفضل من البلدان الأقل تقدما من الناحية الاقتصادية لتقديم مساهمات أكثر سخاء في حفظ السلام. وأعرب عن أمله في أن تسهم الممارسة التي تقررت أخيرا للتشاور مع البلدان المساهمة بقوات في كفاءة الشفافية في عملية اتخاذ القرار من جانب مجلس الأمن بشأن ولايات نشر وتمديد عمليات حفظ السلام، وأن الخطوة التالية التي يتعين اتخاذها سوف تتمثل في إضفاء الطابع المؤسسي على هذه الترتيبات التشاورية مما يؤدي إلى المزيد من الكفاءة. وينبغي أن يظل التوجيه والرقابة السياسيان والشاملان في إيدي مجلس الأمن وأن تبقى المسؤولية عن تخطيط وقيادة العمليات الأكثر تفصيلا لدى الأمين العام. ومن المهم بنض الدرجة إيلاء الاعتبار الكامل لإمكان اشتراك جميع البلدان الأعضاء في عمليات حفظ السلام.

٥٩ - وقال إن وفده يؤيد من حيث المبدأ الترتيبات الاحتياطية ويرى أنه ينبغي أن يكون للبلدان النامية، ولا سيما المساهمة بقوات، تمثيل جيد في تكوين فريق مقر للانتشار السريع، الأمر الذي من شأنه توسيع نطاق التأييد الدولي لأدائه لمهمته على نحو فعال. وفي هذا الصدد، تؤيد إندونيسيا كل التأييد قرار اللجنة الخاصة توسيع عضويتها.

٦٠ - السيد ريفيرو (كوبا): قال إن وفده يؤيد كل التأييد للبيان الذي أدلى به ممثل تايلند في الجلسة الخامسة عشرة نيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز. وعلى الرغم من أن حفظ السلام يمثل واحدة من

الأدوات الرئيسية المتوفرة لدى الأمم المتحدة لحل الصراعات وصون السلم والأمن الدوليين، فهي ليست الأسلوب المفضل لاحتواء الصراعات. وترى كوبا أنه ينبغي الاستمرار في بذل أقصى الجهود لتسوية الصراعات في مرحلة مبكرة باستخدام مختلف الوسائل الكفيلة بتسهيل التوصل إلى تسوية المنازعات بالطرق السلمية. ومما يشير الانزعاج أن محاولات بذلت في السنوات الأخيرة في أحيان كثيرة لمحو الخط الفاصل بين أحكام الفصلين السادس والسابع من ميثاق الأمم المتحدة، وأصبح استعمال القوة باسم الأمم المتحدة أوسع انتشاراً. وبالإضافة إلى ذلك، يوجد اتجاه نحو الخلط بين مفاهيم عمليات حفظ السلام وعمليات بناء السلم. وفي هذا الصدد يرى وفده أنه ينبغي للجنة الخاصة أن تعالج مسألة صياغة إعلان يتضمن المبادئ ذات الصلة وتقدمه إلى الجمعية العامة للموافقة. وينبغي أخذ مجموعة المبادئ التي أقرتها حركة بلدان عدم الانحياز في اجتماعها في القاهرة في الاعتبار في هذا الصدد.

٦١ - وقال إن تقرير اللجنة الخاصة (A/51/130) يتضمن عدداً من الاستنتاجات والتوصيات، أهمها في رأي كوبا هي التوصية بتوسيع عضوية اللجنة الخاصة. وتلك خطوة أولى على جانب كبير من الأهمية، وإن كانت كوبا تعتقد أنه لما كانت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مطالبة بالإسهام في أنشطة صون السلم والأمن الدوليين، فإنه ينبغي أن تكون اللجنة الخاصة هيئة مفتوحة العضوية حتى يمكن لجميع أعضاء المنظمة المشاركة في أعمالها. ومن شأن ذلك أن يسهم في تهيئة جو من الشفافية والثقة بدرجة أكبر لدى بحث مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات.

٦٢ - وبشأن مسألة تزويد إدارة عمليات حفظ السلام بالموظفين، يلحظ وفده بقلق التمثيل غير الكافي للبلدان النامية. وقد ازدادت المشكلة سوءاً الآن بسبب ممارسة استخدام الموظفين المعارين. ويعتقد وفده أن هذه الممارسة لا تتفق مع أحكام المادة ١٠٠ من ميثاق الأمم المتحدة، ولا تتفق أيضاً مع النظم والقواعد التي تحكم تعيين الموظفين في الأمانة العامة والتي اعتمدها الجمعية العامة. أن هذه الممارسة تنطوي على عواقب سلبية بالنسبة للمنظمة، وعلى الأمين العام أن يتخذ الخطوات التي من شأنها تصحيح هذا الوضع دون إبطاء. وقد كان من بين هذه التدابير الأخذ بوقف مؤقت لتعيين الموظفين لحين تقديم تقرير عن المسألة واتخاذ خطوات مناسبة من جانب الجمعية العامة.

٦٣ - وبالنسبة لمشكلة التمويل الخطيرة، يشعر وفده بقلق عميق لأن البلد الذي لديه أكبر اشتراك مقرر في ميزانية المنظمة يمتنع عن السداد سعياً وراء أهداف سياسية وغيرها. وتجدر الإشارة في هذا الشأن إلى أنه ينبغي سداد اشتراكات الدول الأعضاء بالكامل وفي الوقت وبدون أي شروط.

٦٤ - وثمة مشكلة أخرى في مجال التمويل هي رد النفقات إلى البلدان المشاركة في عمليات حفظ السلام. لقد بلغ مجموع المتأخرات التي على الأمم المتحدة تجاه ٧١ بلداً فيما يتعلق بتقديم القوات واللوازم اللوجيستية المستخدمة في عمليات حفظ السلام، ١,٤٤ بليون من دولارات الولايات المتحدة، منها قرابة ٤٠٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة مستحقة للبلدان النامية. وينبغي التأكيد مرة أخرى أن المشكلة تتطلب حلاً عاجلاً. إما بالنسبة لمسألة إنشاء مقر للانتشار السريع، فإنه من الجدير بالذكر أن المسألة قد

بحث في عدد من جلسات اللجنة الخاصة وتتطلب المزيد من المناقشة قبل أن تتمكن الدول الأعضاء من اتخاذ قرار نهائي بشأنها. ويرى وفده أنه ينبغي أن تتعلق مهام الوحدة الجديدة بعمليات حفظ السلام دون غيرها من العمليات، وعلى سبيل المثال بناء السلم بعد انتهاء الصراع أو النشاط الإنساني أو المساعدة في إجراء الانتخابات. وينبغي أن تكون آلية التمويل مماثلة للآلية المستخدمة في عمليات حفظ السلام، وأن يتم تعيين الموظفين على أساس مفاهيم الحد الأدنى من الاحتياجات ومبدأ التمثيل الجغرافي العادل.

٦٥ - السيد بيلينغ (إسرائيل): قال إن عمليات حفظ السلام كانت دائما وسيلة لحفظ السلام ومنع وقوع صراعات مسلحة. وقد تعاونت إسرائيل مع بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط منذ إنشائها. وفي تموز/يوليه ١٩٩٥ عقدت دورة تدريبية في إسرائيل تحت رعاية قوات الدفاع الاسرائيلية تهدف إلى تعزيز وزيادة الاتصال والتفاهم بين قوات الدفاع الاسرائيلية ومختلف قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في المنطقة.

٦٦ - لقد اكتسبت إسرائيل ثروة من الخبرات في التعامل مع القضايا الإنسانية وبدأت في تقاسم هذه الخبرات عن طريق المشاركة في عدة بعثات لحفظ السلام في البوسنة وهايتي وفي افريقيا. إن نشاط مختلف بعثات حفظ السلام في افريقيا هو دليل على الحالة الهشة في أنحاء القارة. ويرجع التعاون بين إسرائيل والبلدان الافريقية إلى السنوات الأولى لاستقلال إسرائيل. وقد توجه أفارقة من كثير من الدول المختلفة إلى إسرائيل لتلقي التدريب وسافر علماء إسرائيل ومهندسوها إلى أنحاء القارة الافريقية لمساعدة البلدان النامية.

٦٧ - وقال إن مساعدات إسرائيل إلى البلدان الافريقية تميزت في السنوات الأخيرة بأنها تقدم بشكل متزايد في إطار أنشطة حفظ السلام التي ترعاها الأمم المتحدة. وقد شارك المراقبون الإسرائيليون في الانتخابات التي أجريت في جنوب افريقيا وموزامبيق، وفي عام ١٩٩٤ كانت إسرائيل أول بلد يستجيب لطلب الأمم المتحدة لتقديم مساعدة إنسانية إلى الناجين من المذبحة في رواندا. وبالإضافة إلى ذلك، أقامت إسرائيل بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات الدولية الأخرى مستشفى ميدانيا في جوما بزائير لتقديم المساعدات الطبية إلى الآلاف من اللاجئين الروانديين. وقد أخذت بلدان العالم مرة أخرى في تركيز اهتمامها على القارة الافريقية. ولا بد للمجتمع الدولي أن يبذل كل ما في وسعه لمنع وقوع كارثة إنسانية في منطقة البحيرات الكبرى. وقد استجابت إسرائيل سريعا للمبادرة الكندية من خلال تقديم مساعدات إغاثة إلى زائير في شكل أدوية ولوازم طبية أخرى وسوف تستمر في الإسهام في هذه الجهود الإنسانية بالتعاون مع المجتمع الدولي.

٦٨ - الأنسة زوليسوا (مدغشقر): قالت إنه في أوائل التسعينات، وبعد انتهاء "الحرب الباردة"، بدأ في أنحاء العالم عصر جديد من الأمل والسلام والاستقرار والرخاء، وبتحرر من الكليشيهات الايديولوجية والسياسية. غير أن الآمال المعقودة على قيام نظام دولي عادل أصبح يخيم عليها شعور بالقلق والانزعاج لدى البشرية إزاء نشوء بؤر للتوتر في كثير من مناطق العالم. وقد انعكس ذلك التوتر في ظواهر سلبية

مثل الإرهاب والنزعات الانفصالية والاتجاهات التوسعية والتعصب والخوف من الغرباء. وفي هذه الحالة يتعين على المجتمع الدولي بأسره أن يعبئ جهوده لإقامة نظام لمنع وقوع الصراعات وفضها. وكان من بين المبادرات في هذا المجال تنفيذ "خطة للسلام" صاغها في عام ١٩٩٢ السيد بطرس بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة.

٦٩ - لقد أثبت نظام الأمم المتحدة الجديد لحفظ السلام كفاءته في عدد من الحالات، ومنها على سبيل المثال أثيوبيا والصومال في عام ١٩٩٢ ويوغوسلافيا وليبيريا في عام ١٩٩٥. وبالإضافة إلى ذلك، أوفدت حكومتها ١٥ قاضيا وخبيرا قانونيا إلى رواندا للعمل كأعضاء في المحكمة الجنائية الدولية وفي النظام القانوني لرواندا. ومن الضروري الآن تكثيف وتعزيز أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام من خلال عدة أمور من بينها تهيئة فرص الوصول أمام الجمعية العامة إلى آليات التسوية السلمية للصراعات ومنحها السلطات اللازمة، وتعزيز الهياكل الإقليمية لتسوية الصراعات منذ بداياتها، وهي تعمل تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وحركة بلدان عدم الانحياز، وتعزيز التعاون بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي نظرا لأن الفقر يشكل أحد أسباب الصراع، وتعزيز دور الوساطة لقوات الأمم المتحدة.

٧٠ - السيد ري جانغ نمون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إنه توجد في العالم الحديث كثير من المشاكل نتيجة للحرب والعنف والمواجهة وعدم الثقة. ويواجه تطلع المجتمع الدولي إلى نظام عالمي جديد ينعم بالحرية والسلام تحديا كبيرا. ومن الواجب الملح لكل دولة عضو والمجتمع الدولي وقف الحروب والصراعات وإقامة سلام وأمن دائمين. وفي هذا الصدد، تقوم الأمم المتحدة التي هدفها الأول صون السلم والأمن الدوليين، بدور خاص. والغرض النهائي لأي تدابير لتسوية الصراعات هو إقامة السلام. والوسائل السلمية هي أفضل خيار لحل الصراعات. ويرى وفده أن فرض السلام بالوسائل العسكرية أو العنف يمثل إنكارا وتدميرا للسلام، وأن أي أنشطة لحفظ السلام تفترض استعمال القوة لا يمكن أن يقال عنها أنها أنشطة حقيقية للسلام.

٧١ - وقال إنه ينبغي أن تجرى جميع أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام على أساس مبادئ احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والحيادة. وعلى الرغم من أن الدول الأعضاء تحقق مستويات مختلفة من التنمية، فإن لها جميعا حقوقا متساوية في السيادة وتقرير المصير. وإذا انتهكت أنشطة حفظ السلام سيادة الدول وتدخلت في شؤونها الداخلية أو اضطلع بها لصالح طرف واحد في الصراع، فلن تحظى بتأييد الدول الأعضاء أو تحقق النتائج المتوقعة. ولضمان الفعالية لأنشطة حفظ السلام، ينبغي إيلاء الاهتمام الواجب إلى أسباب الصراعات وخلفيتها، ومواقف الأطراف المعنية، بل وحتى الآثار المحتملة لأنشطة حفظ السلام على البلدان المجاورة وعلى المنطقة ككل. ومن المهم أيضا الحيلولة دون استخدام أنشطة حفظ السلام من جانب بلدان معينة تحقيقا لأغراضها السياسية. ولا تزال تقع حالات من إساءة استعمال عمليات حفظ السلام من جانب دول معينة حتى في عصر ما بعد انتهاء الحرب الباردة.

٧٢ - وقال إنه لأمر شاذ أن قوات الولايات المتحدة المرابطة في كوريا الجنوبية مازالت تستخدم اسم وعلم الأمم المتحدة. إن "قيادة الأمم المتحدة" في كوريا الجنوبية هي تمويهه ابتدعته الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق أهدافها بدون أي قرار من الأمم المتحدة. و "قيادة الأمم المتحدة" في كوريا الجنوبية معناها قيادة الولايات المتحدة، "وقوات الأمم المتحدة" في كوريا الجنوبية هي قوات الولايات المتحدة. وقد وردت في قرار للأمم المتحدة توصية بحل "قيادة الأمم المتحدة" في كوريا الجنوبية، وتدعو جميع القوى المحبة للسلام في العالم إلى تنفيذ ذلك القرار. ويجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تزيل علامة الأمم المتحدة من قبعات قواتها في كوريا الجنوبية. ويتعين على الأمم المتحدة، من جانبها، اتخاذ خطوات حاسمة لحل "قيادة الأمم المتحدة" في كوريا الجنوبية التي ليست تحت قيادتها، ومن شأن ذلك أن يسهم إلى حد بعيد دون شك في تهيئة جو يفضي إلى قيام سلم دائم في شبه الجزيرة الكورية.

٧٣ - الآنسة زازا (زامبيا): قالت إن وفدها، بصفته عضوا في حركة بلدان عدم الانحياز، يود أن ينضم إلى البيان الذي أدلى به ممثل تايلند. أن عمليات حفظ السلام على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لصون السلم والأمن الدوليين. وقد تغيرت طبيعة عمليات حفظ السلام في الآونة الأخيرة، وبدأت تنفذ على نطاق أوسع. وينبغي للأمم المتحدة أن تخطط لهذه العمليات بعناية وأن تزودها بالموارد المالية والبشرية والمادية الكافية. وفي حين يؤيد وفدها عمليات حفظ السلام، فإنه يرى أن الموارد الهائلة التي تنفق على تنفيذ بعض هذه العمليات يمكن إعادة توجيهها لمعالجة الاحتياجات العاجلة في مجالات التعليم والصحة والبيئة، ولكن لتحقيق ذلك من الضروري التقيد بالتزام حقيقي بحل الصراعات بالوسائل السلمية.

٧٤ - وقالت إن زامبيا منذ عام ١٩٧٩ بلد مساهم بقوات في عمليات الأمم المتحدة. وفقدت زامبيا أرواحا من أبنائها، شأنها في ذلك شأن بلدان أخرى مثلها. ويرى وفدها أن عمليات حفظ السلام ينبغي أن تجرى على أساس ولاية واضحة، ومراعاة للمقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وهي الحيادة، وموافقة أطراف الصراع على مفهوم إجراء العملية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وعدم استعمال القوة إلا في حالات الدفاع عن النفس. ويرحب أيضا بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية نظرا لأنها في وضع أفضل لجمع المعلومات التي تأخذ في الاعتبار الخصائص الثقافية لمختلف البلدان. وترحب زامبيا بقرار إنشاء مقر بعثة للانتشار السريع في إدارة عمليات حفظ السلام، وهي على ثقة من أن أداء المقر سوف يلبي توقعات المجتمع الدولي. وتأمل أيضا في كفالة التمثيل العادل في موظفي المقر، وتشني على النرويج لتعهداتها بتغطية نضقات كل فرد من بلد نام يرشح لمنصب في المقر.

٧٥ - وتشعر زامبيا بقلق أيضا إزاء مسألة رد تكاليف عمليات حفظ السلام. ومن المهم الإسراع بعملية رد التكاليف التي من شأنها تمكين زامبيا من زيادة ميزانيتها لحفظ السلام. وبالنسبة لمسألة التعويضات في حالات الوفاة أو العجز، يؤمن وفدها إيمانا قويا بضرورة وضع جدول موحد، ويسعد أنه يلاحظ أن الجهود بدأت تبذل لعلاج هذه المشكلة.

٧٦ - السيد بريكيث (أستراليا): قال إن تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام يعكس الدور الهام الذي تقوم به عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في استجابة المجتمع الدولي للأخطار التي تتهدد السلم والأمن الدوليين. وقد عززت التطورات الأخيرة في كثير من أنحاء العالم الحاجة إلى مضاعفة الجهود المبذولة لتعزيز القدرات الوقائية للأمم المتحدة وقدراتها في مجال حفظ السلام. وقال إن وفده يواصل التأكيد على أهمية تعزيز قدرة الأمم المتحدة على التخطيط من أجل نشر عمليات حفظ السلام وإدارتها. وهو يؤيد المقترحات التي تتيح للأمانة العامة قدرا أكبر من القدرة على إجراء دراسات الجدوى للخيارات المتاحة لينظر فيها مجلس الأمن، وترجمة الولايات إلى مفاهيم للعمليات يمكن تحقيقها، وتقديم المشورة والدعم للميدان في الوقت المناسب والتغذية والمرتدة الجادة لمجلس الأمن، ووضع مبادئ ومفاهيم وإجراءات دائمة للعمليات وما يتصل بها من مصطلحات مشتركة من أجل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

٧٧ - وعلى الرغم من إنشاء مقر بعثة للانتشار السريع يمثل خطوة بناءة، فإنه لا يشكل دواء شافيا لمجموعة المشكلات التي شهدتها بعثات الأمم المتحدة السابقة لحفظ السلام. غير أنه سيهيئ تحسينات للعمليات والتخطيط وسيتيح للأمم المتحدة أن تنشر بقدر أكبر من السرعة في الميدان فريق من الأفراد العسكريين والمدنيين أعد إعداد جيدا وتم تدريبه تدريبا مشتركا وذلك في أخرج مرحلة من مراحل عمليات حفظ السلام. ولدى إنشاء هذا المقر بالأمانة العامة ينبغي إيلاء الاهتمام الواجب لكفالة الشفافية في اتخاذ القرار المتعلق بتشكيله، وإتاحة الفرصة أمام الجميع لاطلاعهم واستشارتهم لدى وضع اللمسات النهائية لإنشائه، واختيار الأفراد من ذوي الخبرة، مع الاحترام الكامل لمبدأ التمثيل الجغرافي العادل. وقال إن وفده يؤيد اقتراح الأمانة العامة بأن يتألف المقر من عدد صغير من الأفراد الذين ترشحهم الدول الأعضاء ومن الموظفين الموجودين في الأمانة العامة ومن أفراد تخصصهم بلدانهم للتدريب والانتشار. وبالإضافة إلى ذلك، يحتاج المقر إلى أساس مالي سليم. وباعتبار الحالة المالية الراهنة للمنظمة، فإن الحل العملي المؤقت سوف يتمثل في إنشاء صندوق استئماني لتغطية التكاليف بالنسبة للدول الأعضاء التي لا تستطيع تقديم موظفين على سبيل الإعارة. أما الأساس المالي الأنسب للمقر فهو من خلال التمويل من الميزانية العادية.

٧٨ - وكما بينت الأحداث الأخيرة، ينبغي الاعتراف بالكامل بدور المنظمات والتشكيلات الإقليمية في جهود حفظ السلام والعمل الوقائي فضلا عن جهود الائتلافات المتعددة الجنسيات. وينبغي تشجيع المزيد من التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بشأن تدابير الدعم المتبادل في ميدان الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام وصنع السلم. ومن المنظمات الهامة التي تقوم بدور كبير في هذا الشأن، آلية منظمة الوحدة الأفريقية المركزية لمنع وقوع الصراعات وحلها وإدارتها، التي تستحق تأييد المجتمع الدولي. وقال إن وفده يؤيد أيضا مقترحات الأمين العام العملية لتحسين التأهب لمنع وقوع الصراعات وحفظ السلام في إفريقيا، بما في ذلك استخدام الترتيبات الاحتياطية. غير أن المنظمات الإقليمية أو الائتلافات المتعددة الجنسيات لا يمكن أن تكون بديلا للأمم المتحدة التي ينبغي أن تواصل القيام بدور قيادي في صون السلم والأمن الدوليين، حتى في أوقات الصعوبات المالية.

٧٩ - وأعرب عن اغتباطه بإمكان الاهتداء إلى حلول عملية لتزويد إدارة عمليات حفظ السلام بعدد كاف من الموظفين مع عدم وجود تمويل كاف ومنتظم. وقال إن وفده يعتقد أنه بينما ينبغي من حيث المبدأ توفير الموظفين وتمويلهم من الميزانية العادية، وإن تعذر ذلك أثناء الأزمة المالية، فإن توفير الموظفين دون أي تكاليف يمثل بديلا مفيدا. ومع ذلك، فإن الأزمة المالية المستمرة التي تسبب فيها وحده إجماع المساهم الأكبر في ميزانية الأمم المتحدة عن سداد متأخراته، تفرض عبئا غير عادل ويزيد ثقلا على الدول الأعضاء التي تفي بالتزاماتها من خلال سداد اشتراكاتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد ودون شروط، كما تفرضه أيضا على البلدان المساهمة بقوات، وبعضها لا يستطيع تحمل هذا العبء. وبخلاف العبء المالي الكبير وغير العادل، فإن الشؤون السياسية في منظومة الأمم المتحدة غير بناءة بدرجة كبيرة. وترحب استراليا بالتوسع المرتقب في عضوية اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام وتأمل في أن يؤدي ذلك إلى تنشيط أعمال اللجنة الخاصة والمساهمة في تعزيز الثقة والتعاون في مجال حفظ السلام.

٨٠ - الآنسة دارمانين (مالطة): قالت إن وفدها يود أن ينضم إلى الآراء التي أعرب عنها في البيان الذي أدلى به ممثل آيرلندا.

٨١ - الرئيس: اقترح اختتام المناقشة العامة بشأن البند ٨٦ وأن تتخذ مقررات بشأن مشاريع القرارات المتعلقة بالبند في الجلسة القادمة للجنة المقرر عقدها في الساعة الثانية من بعد ظهر يوم ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

٨٢ - وقد تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥